الأمم المتحدة

A/C.6/78/SR.17

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون

Distr.: General
14 December 2023
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 12:00

الرئيس: السيد غيرا سانسونيتي (نائب الرئيس) . . . . . .(جمهورية فنزويلا البوليفارية)

المحتويات

البند 83 من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-20305 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظرا لغياب السيد تشينداوونغسي (تايلند)، تولى السيد غيرا سانسونيتي (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة 12:00.

البند 83 من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي *(تابع)* (A/78/184)

1 - **السيدة هاكمان** (غانا): قالت إن وفد بلدها يرحب برؤية الأمين العام الجديدة لسيادة القانون، التي يعتبر نهجها الذي محوره الإنسان بالغ الأهمية لتحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية. وظل النظام الدولي القائم على القواعد الذي أنشئ منذ الحرب العالمية الثانية أساسيا لصون السلام والأمن، والتمتع بحقوق الإنسان والرفاه الفردي، وتعزيز التنمية المستدامة. ولئن كان السعي إلى تحقيق المصالح الفورية والذاتية بدلا من المصالح الجماعية على المدى الطويل في السنوات الأخيرة أسهم في ظهور تحديات معقدة ومتعاظمة، فإن معظم الدول الأعضاء يمكنها رؤية الانتهاكات بوضوح وتصبح غير راضية عندما يساء استخدام القواعد لخدمة مصالح القلة، وذلك تحديدا بفضل القيمة الموثوقة لسيادة القانون.

2 - وتابعت قائلة إنه مع تصاعد أزمات متعددة في جميع أنحاء العالم، يجب على الدول، بوصفها الجهات الفاعلة الرئيسية في النظام الدولي، أن تعيد لسيادة القانون مكانتها المركزية. وينبغي لها، بوجه خاص، أن تجدد بشكل جماعي التزامها بإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة لعام 1970، وبإعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي لعام 2012. وينبغي للدول أيضا أن تضع في اعتبارها أن التقيد بسيادة القانون لا يتطلب منها الموافقة على الولاية القضائية للهيئات القضائية الدولية فحسب، بل أيضا الامتثال لقراراتها.

3 - وأشارت إلى أن غانا مصممة على تحقيق نظام دولي عادل ونزيه ومنصف قائم على القواعد يوازن بين أولويات السلام والتنمية وحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالموضوع الفرعي "استخدام التكنولوجيا لتعزيز إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء"، أطلقت حكومتها برنامجا للقضاء الإلكتروني في عام 2019 من أجل تحسين إمكانية الوصول إلى نظام المحاكم، وتيسير البت السريع في القضايا وتحسين إدارة القضايا. ويندرج هذا البرنامج، الذي يجري تعميمه في جميع أنحاء البلد، في السياق الأوسع لجهود حكومة بلدها الرامية إلى تعزيز النزاهة، والحد من فرص الفساد، وزيادة الشفافية والمساءلة، والتعامل مع الشكاوى بكفاءة وفعالية.

4 - وأضافت قائلة إنه من أجل تعزيز استخدام التكنولوجيا في إقامة العدل، سيكون من الضروري سد الفجوات التكنولوجية؛ وتعزيز المهارات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات؛ وتحسين انتشار الإنترنت وإمكانية الوصول إليها في المجتمعات المحلية الأقل ثراء. واختتمت قائلة إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتعاون في توفير خدمات بناء القدرات والتدريب، ونقل التكنولوجيا، وتبادل أفضل الممارسات.

5 - **السيد بروسكورياكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن الأمين العام صم آذانه مرة أخرى في تقريره الأخير عن تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها (A/78/184) عن انتقاد الدول المتواصل لمحتوى التقرير السنوي وهيكله. ولم يقم مرة أخرى بمعالجة الجوانب الوطنية والدولية لسيادة القانون بطريقة متوازنة، وركز بدلا من ذلك على العنصر الوطني. ويرى الاتحاد الروسي أن مواقف الدول الأعضاء، كما أعرِب عنها خلال المناقشات والمشاورات في اللجنة السادسة، ينبغي أن تشكل الأساس الوحيد للتقرير. وبدلا من ذلك، تتخذ الأمانة العامة على نحو متزايد القرار بشأن اتجاه عملها بشأن هذا الموضوع دون مساهمات من الدول الأعضاء، على الرغم من أن التخطيط الاستراتيجي يقع في نطاق اختصاص هذه الدول، وتصدر الأمانة العامة تقارير متحيزة بشكل متزايد وبعيدة عن الواقع. وسعى الأمين العام مرة أخرى إلى فرض معايير يفترض أنها عالمية للسلوك والتنظيم الداخلي على الدول الأعضاء، وإن كان من غير الواضح من الذي وافق على هذه المعايير ومتى تمت هذه الموافقة. ولا يتضمن التقرير أي ذكر لأهمية مراعاة الخصائص الوطنية والثقافية والتاريخية والدينية للدول، ولا شرطا يقضي بأن أي مساعدة للمنظمة لا تقدم إلا بناء على طلب البلد المعني. ويعطي التقرير الانطباع بأن عمل المنظمة المتعلق بسيادة القانون يقتصر على حفنة من المواضيع، التي لا يدخل الكثير منها في نطاق اختصاص اللجنة وتناقش بالفعل بانتظام في محافل متخصصة أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، قد يعطي تركيز التقرير على المسائل الجنسانية وقضايا حقوق الإنسان، التي تقع ضمن اختصاص اللجنة الثالثة، الانطباع بأنه لا توجد مشاكل خطيرة أخرى تتعلق بسيادة القانون.

6 - وواصل قائلا إنه على الرغم من أن فرع التقرير المتعلق بتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي أكثر إفادة مما ورد في

التقارير السابقة، فإنه لا يخلو من عيوب. فمن غير الواضح سبب إعطاء مناقشة المسائل المتعلقة بآليات العدالة الدولية هذه الأهمية الكبيرة، في غياب تعليمات بالقيام بذلك في قرار الجمعية العامة 110/77 ويشكل سبب التركيز في التقرير على ما تقدمه المنظمة من دعم إداري وقانوني ولوجستي إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهي هيئة غير عالمية وغير تابعة للأمم المتحدة، لغزا. ومنذ إنشاء المحكمة، لم ترتق إلى مستوى التوقعات، وتحولت بدلا من ذلك إلى أداة سياسية للغرب الجماعي. وينبغي للمنظمة أن تنأى بنفسها قدر الإمكان عن المحكمة لتفادي تلطيخ سمعتها بفعل ارتباطها بها. ومن المحير أيضا أن واضعي التقرير سلطوا الضوء على عمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، التي كان من المتوخى أن تكون هيكلا صغيرا مؤقتا وفعالا، يتقلص كل من وظائفه وحجمه بمرور الوقت، ولكن يبدو أنه أصبح مكونا ثابتا دائما.

7 - واسترسل قائلا إن التقرير يتضمن، مرة أخرى، إشارات إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 وإلى الهيكل المشابه الخاص بميانمار، وكلتاهما أنشأتهما الجمعية العامة دون توافق في الآراء وخارج حدود سلطتها بموجب الميثاق. وأشيرَ إلى هذين الهيكلين في التقرير باعتبارهما هيئتي تحقيق مفوضتين من الأمم المتحدة تُستخدمان في مكافحة الإفلات من العقاب وفي الجهود الرامية إلى دعم سيادة القانون. والواقع أن كليهما غير شرعيين، ويفتقران إلى الشفافية، وأنشأتهما الدول الغربية لتنفيذ مآربها، على الرغم من تمويلهما من قبل جميع الدول الأعضاء من خلال الميزانية العادية للمنظمة. ووجودهما أمر مثير للغضب. وينبغي للأمانة العامة ألا تقدم في التقارير المقبلة معلومات مفصلة إلا عن أنشطة المحاكم والهيئات القضائية الدولية التي تؤيدها جميع الدول. وفي هذا الصدد، من المخيب للآمال أن المعلومات المتعلقة بأنشطة محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار تقتصر على إشارات انتقائية إلى قضايا محددة.

8 - وأضاف قائلا إن الفرع المتعلق بأنشطة جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون يثير تساؤلات بشأن الازدواجية المحتملة للجهود التي تبذلها الوحدات العديدة داخل منظومة الأمم المتحدة التي تعالج مسائل سيادة القانون ويبرز الحاجة إلى مزيد من الشفافية في أنشطتها. ومرة أخرى، لا يتضمن التقرير أي رد على طلبات وفد بلده السابقة للحصول على معلومات عن مصادر تمويل جهة التنسيق العالمية وعما إذا كانت الدول الأعضاء قد أصدرت تكليفا بإنشائها. واختتم قائلا إن وفد بلده يشدد على أن نشر جهة التنسيق العالمية لتقرير عن تعزيز العدل بين الجنسين لتكون المجتمعات سلمية وتحتضن الجميع وتنسيقَها منبرا متعلقا بالعدل بين الجنسين، الوارد وصفه في تقرير الأمين العام، هما مبادرتان اضطلعت بهما الأمانة العامة دون موافقة الدول الأعضاء.

9 - **السيد راي** (نيبال): تكلم عن الموضوع الفرعي "استخدام التكنولوجيا لتعزيز إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء"، فقال إن حكومة بلده تكرر تأكيد التزامها الثابت بالنظام الدولي العادل والمنصف والقائم على القواعد، ويقول إن الديمقراطية والحوكمة الرشيدة والعدالة والسلام والرخاء لا يمكن أن تزدهر إلا في ظل سيادة القانون. وعلاوة على ذلك، يرتكز الدور المحوري للأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والحرية، والعدالة ارتكازا قويا على مبادئ سيادة القانون. غير أن تزايد الاستقطاب السياسي والاجتماعي، وعدم الاستقرار السياسي والفساد، وتراجع الحوكمة الرشيدة تقوض حاليا سيادة القانون، بما في ذلك من حيث اللجوء إلى القضاء، في جميع أنحاء العالم.

10 - ومضى يقول إنه تترتب على عدم إمكانية اللجوء إلى القضاء تكاليف باهظة على مستويات الأفراد والمجتمعات المحلية والمجتمع عموما، مع تأثر الفقراء والمهمشين والضعفاء بشكل خاص. وفي السنوات الأخيرة، قيل الكثير عن إمكانات التكنولوجيا لسد هذه الثغرات. ومن شأن الاعتماد المستنير لأحدث حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يجعل نظم العدالة أكثر تيسرا وتركيزا على الإنسان. فعلى سبيل المثال، من شأن إمكانية إيداع وثائق المحكمة إلكترونيا وعقد جلسات الاستماع في شكل افتراضي أو مختلط أن تجعل من الأيسر والأقل تكلفة بالنسبة للأفراد المشاركة في الإجراءات. ولئن حفزت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) اعتماد هذه الحلول على نطاق أوسع، فإن الفجوة الرقمية لا تزال تشكل عائقا رئيسيا أمام تنفيذها في أقل البلدان نموا. وهناك حاجة إلى بناء القدرات وغير ذلك من أشكال المساعدة المصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات في مشهد عالمي دائم التغير. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلده برؤية الأمين العام الجديدة لسيادة القانون، ولا سيما تركيزها على استخدام التكنولوجيا لتعزيز إمكانية الوصول إلى النظم القضائية ومساءلتها.

11 - وواصل قائلا إنه ينبغي تطوير التكنولوجيا ونشرها واستخدامها في النظم القضائية مع احترام الحاجة إلى إمكانية الوصول والقانونية

والشرعية والاقتصاد ووفقا لسيادة القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، من المهم حماية الحق في الخصوصية والحق في المحاكمة العادلة.

12 - وأشار إلى أن قيما مثل الديمقراطية، وسيادة القانون، والحوكمة الرشيدة، والمساءلة الديمقراطية، واحترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، وحرية وسائل الإعلام، واستقلال السلطة القضائية، مكرسة في دستور بلده. ويعترف الدستور أيضا بمبدأي المساواة وعدم التمييز وينص على سبل الانتصاف القضائية. وينفذ بلده التزاماته بموجب المعاهدات الدولية، بما في ذلك الالتزامات الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، والجريمة المنظمة، وغسل الأموال، والتطرف العنيف، والإرهاب، وأنشأ لجنة مستقلة لحقوق الإنسان ولجنة للتحقيق في إساءة استعمال السلطة.

13 - وأضاف قائلا إنه من شأن استخدام التكنولوجيا لتحقيق إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء، وفقا للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، أن يساعد على ضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وبناء القدرات وتقديم الدعم للدول الأعضاء أمران حيويان في هذا الصدد. وينبغي للدول الأعضاء أن تشجع على تطوير تكنولوجيا مرنة وسهلة الاستعمال وميسورة التكلفة تسهل اللجوء إلى القضاء. واختتم قائلا إنه ينبغي أن تكون جميع الدول الأعضاء قادرةً على المشاركة في مؤسسات الحوكمة الدولية بشكل منصف وشامل للجميع.

14 - **السيد غانو** (بوركينا فاسو): قال إن العوامل التي تضعف ركائز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي تجعل من غير المرجح تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ولا يوجد نموذج وحيد لإرساء سيادة القانون أو تعزيزها على الصعيد الوطني؛ ويجب أن تستند التدابير إلى حلول محلية وأن تكون مصممة وفقا للسياق المحدد لكل بلد. وعلى الرغم من أن بوركينا فاسو تتعامل مع جماعات إرهابية مسلحة وجماعات متطرفة عنيفة، ونزوح جماعي وأزمة إنسانية، فإن التزامها بتطوير سيادة القانون وتعزيزها وتشجيعها لا يزال قويا. وأدخِلت تعديلات على القوانين الوطنية لضمان ملاءمتها للسياق الحالي، وتعزيزها للحوكمة الشاملة للجميع، وتشجيعها للمسؤولية الوطنية في عملية إعادة بناء الأمة. واقتناعا من حكومة بلده بأن إرساء سيادة القانون يسهم في التمتع بالحقوق والحريات الفردية لجميع المواطنين، فقد عملت على تعزيز استقلال السلطة القضائية وأنشأت صندوقا للمساعدة القانونية لتيسير لجوء الفقراء إلى القضاء. ووضعت أيضا منصة إلكترونية تتيح الوصول إلى العديد من الخدمات العامة، بما في ذلك الخدمات التي يوفرها عادة نظام المحاكم.

15 - وتابع قائلا إن بوركينا فاسو تواصل تنفيذ الصكوك القانونية الدولية التي هي طرف فيها والتعاون مع آليات حقوق الإنسان. كما تشارك بنشاط في أعمال الجمعية العامة وغيرها من الهيئات فيما يتعلق بتدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي. وترحب بوركينا فاسو بجهود المنظمة الرامية إلى تنفيذ برامج المساعدة التقنية، التي تؤدي دورا أساسيا في بناء القدرات في مجال سيادة القانون في البلدان النامية، وبرؤية الأمين العام الجديدة لسيادة القانون. ولضمان فعالية سيادة القانون على الصعيد الدولي، ينبغي أن يُسترشد في تعيين القضاة في المحاكم والهيئات القضائية الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة في النظام القضائي الدولي بمبادئ الإنصاف والشمول، ولا ينبغي الاستناد بشكل مفرط الصرامة إلى التمثيل الجغرافي.

16 - ورأى أنه بالنظر إلى أن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فمن المهم أن تعمل جميع الدول الأعضاء، بدعم وتنسيق من الأمم المتحدة، على تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء، ومكافحة الفساد، وتعزيز تعددية الأطراف التي تحترم المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

17 - **السيد زُهوري** (ملديف): قال إن سيادة القانون على الصعيد الوطني تحمي حقوق المواطنين، بينما تحمي على الصعيد العالمي النظام والسلام والاستقرار. ويُحرَم الشعب الفلسطيني حاليا من حقوقه الأساسية ويتعرض لهجمات عشوائية لا هوادة فيها. وتدين حكومة بلده العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وتكرر دعوتها للمجتمع الدولي إلى وضع حد لأعمال العدوان المتعمدة وضمان وصول الفلسطينيين الأبرياء دون عوائق إلى الممرات الإنسانية.

18 - وتابع قائلا إن سيادة القانون متأصلة بعمق في الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وهي السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية. ويجب بذل جهود هادفة لتعزيز وحماية سيادة القانون من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 16. ولئن كان التراجع الحالي في سيادة القانون والديمقراطية في العالم يثير قلقا عميقا، فإن وفد بلده يشعر بالتشجيع إزاء رؤية الأمين العام الجديدة لسيادة القانون، التي تركز على اتباع نهج محوره الإنسان ومراع للفوارق بين الجنسين في بناء مؤسسات ومجتمعات منصفة. ويؤيد وفد بلده ما ذكره الأمين العام في تقريره (A/78/184) من أن سيادة القانون هي أساس

التعاون المتعدد الأطراف والحوار السياسي، ويدعو المجتمع الدولي إلى دعم سيادة القانون على نحو ما هو مكرس في الميثاق.

19 - وأردف قائلا إن التزام حكومة بلده بتحقيق التقدم الاجتماعي والديمقراطي عن طريق تعزيز سيادة القانون ينعكس في جهودها الرامية إلى ضمان الانتقال السلمي للحكم، ومناصرة المساواة بين الجنسين، ومكافحة الفساد. واتسمت العملية التي أفضت إلى الانتخابات الأخيرة بالسلمية والشفافية، والحكومة المنتهية ولايتها، إدراكا منها بأن احترام سيادة القانون يستوجب احترام الديمقراطية، ملتزمة بضمان انتقال سلس وسلمي للسلطة. ووضعت حكومة بلده سياسة لعدم التسامح إطلاقا مع الفساد، واعتمدت قانون حماية المبلغين عن المخالفات، وأنشأت بوابة للإبلاغ عن الفساد دون الكشف عن هوية الجهة المبلغة. وأنشئ مجلس للمحامين في عام 2019، وأجري أول امتحان للمحامين في عام 2022. ولتعزيز حقوق المرأة وضمان الحوكمة الشاملة للجميع، يخصص الآن ثلث مقاعد المجالس المحلية للنساء. وفي السنوات الأخيرة، عُينت نساء قاضيات في المحكمة العليا والمحاكم الجنائية لأول مرة. واختتم بيانه قائلا إن حكومة بلده لا تزال ملتزمة بدعم وتعزيز سيادة القانون من أجل المساهمة في تهيئة بيئة عالمية تعاونية ومستقرة ومتزايدة الاستدامة بشكل تدريجي.

20 - **السيدة أجايي** (نيجيريا): قالت إن جائحة كوفيد-19 أعاقت إمكانية اللجوء إلى القضاء، مما شكل تحديا لسيادة القانون. وثمة حاجة إلى بذل جهود مستدامة للمضي بتعزيز سيادة القانون في سياق النكسات التي سببتها الجائحة. ويجب على الدول أن تتخذ تدابير من شأنها أن تعزز إقامة عالم عادل ومنصف لا يمكن فيه المساس بسيادة القانون. وفي هذا الصدد، قالت إن وفد بلدها يشيد بالمبادرة المتواصلة للأمم المتحدة من أجل تعزيز سيادة القانون والعدالة الانتقالية في المجتمعات التي تشهد نزاعات والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع على الصعيد العالمي. فالتقيد بسيادة القانون يقتضي مراعاة مبادئ سمو القانون، والمساواة أمام القانون، والمساءلة أمام القانون، والإنصاف في تطبيق القانون. وهو أساسي أيضا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتمثيل والمشاركة السياسيين، والأمن، والنظام العام، والتعايش السلمي، ومنع نشوب النزاعات المسلحة.

21 - وأعربت عن إقرار نيجيريا، في اجتهادها القضائي الوطني، بأن سيادة القانون مبدأ أساسي من مبادئ الحكم. فقد أنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في البلد لتهيئة بيئة مواتية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها من أجل تعزيز التمسك بسيادة القانون. وأشارت إلى أن عمل وكالات مكافحة الفساد، مثل اللجنة المعنية بالجرائم الاقتصادية والمالية، واللجنة المستقلة المعنية بالممارسات الفاسدة والجرائم الأخرى المرتبطة بها، ووحدة الاستخبارات المالية النيجيرية، وقوة الشرطة النيجيرية، ومكتب مدونة قواعد السلوك، يصب في ضمان التقيد الدائم بالأصول القانونية الواجبة. ولتحقيق هذا الهدف، سنت الحكومة أيضا قوانين تتعلق بالاتجار بالبشر والتعذيب والإعاقة وعلاج ضحايا العنف المسلح ورعايتهم.

22 - وواصلت قائلة إنه على الصعيد الدولي، تستند السياسة الخارجية النيجيرية إلى تعزيز الأمن العالمي وحماية كرامة جميع الأشخاص، وفقا للصكوك الإقليمية ودون الإقليمية المكرسة في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وبروتوكولات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي تعد نيجيريا طرفا فيها.

23 - كما أن اعتراف البلد بالمحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية والمحكمة الدائمة للتحكيم والمحاكم الدولية الأخرى وعضويته فيها يؤكدان احترامه لسيادة القانون. وختمت بيانها قائلة إن تعزيز سيادة القانون من أجل صون السلام والاستقرار العالميين مسؤولية جماعية. وتدعو نيجيريا جميع الدول إلى العمل سويا على تعزيز سيادة القانون كوسيلة لمعالجة الأزمات العالمية. وستواصل العمل بشكل بنّاء مع الدول الأخرى والمنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة لتعزيز سيادة القانون واستدامة التعايش السلمي على الصعيد الدولي.

24 - **السيد موسى** (جيبوتي): قال إن بلده يقدم خالص تعازيه لأشقائه الفلسطينيين في أعقاب القصف الوحشي للمستشفى الأهلي العربي في غزة.

25 - وواصل قائلا إن النظر في بند جدول الأعمال المتعلق بسيادة القانون يكتسب معنى خاصا في سياق التوترات المتفاقمة والاستقطاب والتجزؤ الذي تتسم به بصورة متزايدة المناقشات المتعددة الأطراف. وفي عصر يتميز بتغير المناخ، وعمليات النزوح القسري، والمعلومات المضللة، وخطاب الكراهية، والتطورات التكنولوجية، يجب على الدول الأعضاء أن تنظر إلى الظروف المطلوبة لتشجيع سيادة القانون من منظور مختلف.

26 - ورأى أن الانتهاكات الصارخة والمتكررة للالتزامات والتعهدات بموجب الصكوك الأساسية التي تنظم العلاقات الدولية مسألة تثير قلقا عميقا. والواقع أن التطبيق الانتقائي بشكل متزايد لبعض الصكوك يهدد بتقويض شرعيتها. ويبدو أن ضرورة ضمان الأمن الجماعي تعوَّض

تدريجيا بسعي سافر إلى تحقيق الأمن الانتقائي. ولتعزيز ثقافة سيادة القانون على الصعيد الدولي، لا بد من إعادة إرساء العدالة والإنصاف. والحالة الراهنة في فلسطين وصمة عار مخزية على جبين البشرية تثير التساؤل عن فعالية القانون الدولي. وتدعو جيبوتي إلى اتخاذ إجراءات دولية فورية وحاسمة لحماية المدنيين الأبرياء وإنهاء الوحشية الإسرائيلية، وفقا لقيم الميثاق والقانون الدولي، بما في ذلك على وجه الخصوص اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية، فضلا عن إتاحة الحصول على الخدمات الصحية والمساعدة الإنسانية دون عوائق.

27 - وتطرق للموضوع الفرعي "استخدام التكنولوجيا لتعزيز إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء"، فقال إنه يتعلق بالصلة الجوهرية بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المستدامة وسيادة القانون. ومن شأن التكنولوجيا أن تمكن من إضفاء المزيد من الديمقراطية على التعليم، وتحسن الوصول إلى المعرفة، وتتيح الوصول إلى الموارد القانونية بطريقة أكثر مساواة وإنصافا. لكن تضييق الفجوة الرقمية يتطلب تضافر الجهود على الصعيدين الوطني والدولي. وتحتاج البلدان النامية إلى وضع أطر قانونية لحماية البيانات الشخصية واستخدامها - وهي مهمة صعبة وتزداد صعوبتها في المجتمعات التي تتعارض فيها فكرة تخزين البيانات مع المفاهيم التقليدية لعدم دوام آثار الماضي.

28 - وأضاف قائلا إن تعزيز سيادة القانون ركيزة لخطة بلده للتنمية الطويلة الأجل، التي تعترف فيها حكومة بلده بأهمية تنمية رأس المال البشري وفوائد الرقمنة. وفي عام 2020، أنشأت جيبوتي كلية وطنية للحقوق من أجل تحسين جودة وفعالية المهن القانونية، وانتهت الحكومة مؤخرا من وضع مدونة تضم جميع الأحكام المنطبقة على القطاع الرقمي في شكل منظم ويمكن الوصول إليه. ومن خلال إنشاء إطار قانوني واضح وفعال مصمم خصيصا لمواجهة تحديات اقتصاد عالمي دائم التغير، ستعزز المدونة تنمية الاقتصاد الرقمي والسوق الرقمية في جيبوتي. وستوفر أيضا حماية قوية للبيانات الشخصية، وتعزز المؤسسات، وتبني الثقة في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

29 - **السيدة ريوس** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن وفد بلدها يشاطر الأمين العام القلق الذي أعرب عنه في تقريره (A/78/184) بشأن التراجع العالمي في سيادة القانون. ويحدث هذا التراجع وسط الاستقطاب السياسي والفساد وعدم المساواة والضعف المتزايد لمؤسسات العدالة. وشدد الأمين العام بحق على المساواة بين الجنسين في تقريره. إذ تواجه المرأة حواجز إضافية في الحصول على العدالة وتحتاج إلى تمكينها من أجل الممارسة الكاملة لحقيها الأساسيين في الأمن والعدالة. والعنف الجنساني جائحة عالمية تؤثر على النساء من جميع الأعمار والطبقات الاجتماعية.

30 - وأشارت إلى أن سيادة القانون هي العمود الفقري للديمقراطية. وتكفل المساءلة وتمنع إساءة استعمال السلطة. وتحد من سلطة الدولة من خلال القواعد والقوانين الموضوعة جماعيا التي يخضع لها جميع الأشخاص، وتكفل عدم وجود فرد أو كيان فوق القانون. وينبغي أن تكون سيادة القانون متمحورة حول الإنسان وأن تدعم جميع حقوق الإنسان، لا سيما في أكثر شرائح المجتمع ضعفا - وهو سياق يمكن أن تؤدي فيه التكنولوجيا دورا مهما.

31 - وتابعت قائلة إن الدستور البوليفي لعام 2009 يعترف بالتعددية الثقافية لسكان البلد ويعزز سيادة القانون من خلال اعتماد شكل من أشكال الديمقراطية تشاركي وتمثيلي ومجتمعي في آن واحد. ويعزز حمايةَ حقوق الإنسان بالاعتراف بأولوية المعاهدات والاتفاقات الدولية مع الإقرار أيضا بالحقوق الجماعية وحقوق أمنا الأرض. وبموجب الدستور، تتمتع قواعد ومبادئ وقرارات نظم العدالة للسكان الأصليين بنفس القوة كما في نظام العدالة العادي، مما يحسن إمكانية اللجوء إلى القضاء. ولا يزال بلدها ملتزما بسيادة القانون والديمقراطية وسيواصل العمل مع المجتمع الدولي لتعزيز القانون الدولي باعتباره أساس تعددية الأطراف.

32 - واسترسلت قائلة إنه من الهام للغاية أن تمتثل جميع الدول الأعضاء لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل على منع الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني من خلال ضمان تطبيق سيادة القانون. ولا يمكن لإسرائيل أن تختبئ وراء حق الدفاع عن النفس. وحياة الفلسطينيين لها نفس قيمة حياة الآخرين. فالفلسطينيون بشر ولا يمكن قتلهم بلا تمييز. ويمثل حرمان شعب ما من الغذاء والماء والدواء انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. ويعرب وفد بلدها عن تعازيه للشعب الفلسطيني على فقدان أكثر من 500 شخص بريء قُتلوا في الهجوم على المستشفى الأهلي العربي. واختتمت قائلة إن وفد بلدها يؤكد للشعب الفلسطيني أن بلدها والعالم يقفان إلى جانبه.

33 - **السيد جيورجيو** (إريتريا): قال إن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة لتعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني يجب أن تسترشد بأولويات الدول المعنية، مع الاعتراف الكامل بأهمية المسؤولية الوطنية. وعلى الصعيد الدولي، يضعف استخدام المعايير المزدوجة سيادة القانون. واستُخدمت تقنيات مثل "الشرعية" القضائية لصياغة قواعد معيارية ذات طبيعة سياسية وممارسات رقابية تستجيب للضرورات السياسية. وترك

التطبيق الانتقائي لسيادة القانون العديد من المسائل والنزاعات الحرجة دون معالجة أو حل، مما أدى إلى انعدام الثقة في النظام الدولي القائم على القواعد والاستياء منه. وأمست سيادة القانون سيادة من خلال القانون – أي وسيلة لنشر القواعد المعيارية التي تعزز سلطة الدول المهيمنة. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان أن يعمل النظام المتعدد الأطراف وفقا لقواعد واضحة وشفافة تنطبق بالتساوي على جميع الجهات الفاعلة، وأن يكون نظام القانون الدولي قادرا على معالجة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية الراهنة.

34 - وتابع قائلا إن التدابير القسرية الأحادية الجانب أصبحت أداة مفضلة للسياسة الخارجية لمعاقبة الدول الأعضاء التي تعتمد سياسات داخلية وخارجية مستقلة. وتفرضها دول ذات سلطة مفرطة، ثم تضغط على دول أخرى للامتثال لها. وتمثل هذه التدابير انتهاكا صارخا للقانون الدولي وتقوض سيادة القانون والتعاون الدولي. ولبناء الثقة في تعددية الأطراف والمؤسسات المتعددة الأطراف والاطمئنان لها، يجب التصدي لها على وجه الاستعجال.

35 - ومضى يقول إنه يجب السماح للمؤسسات العالمية المنشأة لضمان إمكانية التنبؤ والشراكة على أساس مبدأ المساواة في السيادة بالاضطلاع بولاياتها بشكل مستقل. ويجب على الدول أن تجدد التزامها بإقامة نظام عالمي عادل وسلمي، بما ينسجم مع مقاصد الميثاق ومبادئه. وهناك حاجة إلى تغييرات هيكلية بعيدة المدى في هيكل الحوكمة العالمية ومختلف المنظمات الدولية والإقليمية لضمان العدالة وسيادة القانون، واحترام الاستقلال والسيادة الوطنيين، وبدء حقبة جديدة من الشراكة الحقيقية والرخاء المشترك.

36 - وأضاف قائلا إنه في سبيل تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني، نظمت حكومة بلده في آذار/مارس 2023، للسنة الثانية على التوالي، أسبوعا وطنيا للقانون لزيادة الوعي العام بالمسائل القانونية، والحصول على مساهمات عامة بشأن مراجعة القوانين، وتعزيز الثقة في النظام القضائي والاطمئنان له. واحترام القانون تراث ثقافي ينتقل من جيل إلى جيل في المجتمع الإريتري. ويتألف القانون الأساسي لإريتريا من قوانين عرفية مدونة عمرها قرون تكملها سياسات وأنظمة وإعلانات وطنية. وتُبذل حاليا جهود مكثفة لتحديث الالتزامات الإقليمية والعالمية المتعلقة بالتجارة والعقود المادية، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا. ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به للانتقال من السياسات إلى الممارسة.

رُفعت الجلسة الساعة 13:05.